أثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق (2003-2015)

أ.م.د. سعد صالح عيسى
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

الباحث: منذر صابر مصطفى
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

بعد ازدياد الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي وخاصة في المنطقة العربية وبعد ما يسمى بالربيع العربي، وما ادى الى اثار سلبية على مجمل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، تسعى اغلب الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية وما يتطلب ذلك من استقرار سياسي، من هنا جاءت فكرة الدراسة التي اهتمت بالإجابة عن السؤال الاتي: هل تتأثر التنمية الاقتصادية بالاستقرار السياسي؟

تناولت الدراسة في المبحث الأول مفهوم الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية ومدارسها ونظرياتها، كما تناول المبحث الثاني الاستقرار المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، البطالة، التضخم) الخاصة بالعراق، كما تناول المبحث الثالث التحليل الكمي لبيان أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في (العراق) باستخدام برنامج (Eviews9) وأدواته (اختبار التكامل المشترك والانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة). توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي واضح للاستقرار السياسي على البطالة في العراق، اما المؤشرات الاقتصادية المدروسة الاخرى فإنها لم تؤشر وجود تأثير عليها من قبل الاستقرار السياسي وإنما تتأثر بعوامل اخرى. من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة وطرائق البحث التي استخدمتها الدراسة اوردت العديد من المقترحات المهمة ومن بينها حث الدول التي تعاني من الاضطرابات، السعي لتحقيق الاستقرار السياسي الذي يدفع عمليه التنمية الاقتصادية الى التقدم وبالتالي الى الازدهار والتطور، كذلك حث الباحثين الى التركيز على مؤشرات اقتصادية اخرى غير التي تطرقت لها الدراسة.

Abstract:

After the rise of the countries that suffer from political instability, especially in the Arab region and after the so-called Arab Spring, Which led to negative effects on all aspects of social and economic life, most countries seek to achieve economic development and the political stability required, Which was interested in answering the following question: Is economic development affected by political stability.

The first chapter deals with the political stability in Iraq tyroug (terrorism and corruption), the development plans developed by Iraq and the economic indicators (GDP, unemployment, inflation) in Iraq, as discussed in third Chapter The political discusses the quantitative analysis of the impact of political stability on economic Development in (Iraq) using the program (Eviews9) and tools (joint test integration and self-regression with periods distributed) slow.

The study found that there is a significant moral effect of political stability on unemployment in Iraq, and other economic indicators studied did not indicate an impact on them by political stability and are affected by other factors.

Through the study's findings and the research methods used by the study, many important proposals, including urging the countries suffering from the unrest، to seek political stability that drives the process of economic development to progress and thus to prosperity and development،and urged researchers to focus on economic indicators other than the study.

المقدمة:

الاستقرار السياسي في جميع أنظمة الحكم وباختلاف نظمها ومددها التاريخية هو الهدف الاساسي، فأنه اصبح في عالمنا العاصر مطلباً ملحاً وهدفاً ضرورياً لكل دول العالم متقدماً او نامياً لما للأمن القومي والعالمي من ارتباط وتأثير مباشر على الامن والاستقرار العالمي والذي يؤثر بشكل مباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية في كل المجتمعات بغض النظر عن اختلاف نظمها الحاكمة، فالدول التي تتميز بنظام سياسي مستقر فأنها تستطيع من توجيه سياساتها وخططها الاقتصادية نحو التنمية، وبالمقابل فأن تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية سوف يؤدي الى الاستقرار السياسي وبالتالي الى رفع المستوى المعيشي وزيادة الرفاهية للفرد، ومن المؤشرات الاقتصادية التي لها تأثير على الاستقرار السياسي هي (الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة....الخ). وان الاستقرار السياسي يعد من المفاهيم السياسية الاكثر غموضاً وتعقيداً حيث يضيق ليشمل فقط عدم الاستقرار الحكومي اي يشمل فقط التغير السريع الذي يحدث في عناصر السلطة الحاكمة، وقد يتوسع مفهومه ليضم ايضاً عدم الاستقرار المؤسسي ليشمل التغيرات السريعة التي تحدث في الاطار المؤسسي للدولة، لذلك لابد للدول الاعتماد على جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تجعل جميع فئات المجتمع الدافع والمصدر الاساسي والمحرك للاستقرار السياسي، وقد تخطئ الدول اذا اعتمدت في تحقيق الاستقرار السياسي فقط على عسكرة المجتمع من خلال خلق اجهزه امنية وعسكرية متعددة، وايضاً تخطئ اذا اعتمدت على تكديس السلاح، انما يحصل الاستقرار السياسي من خلال اتباع سياسة الثقة المتبادلة بين المجتمع والسلطة. وركزت هذه الدراسة اهتمامها في معرفة العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية من خلال دراسة أثر الاستقرار السياسي على العوامل الاقتصادية من خلال التحليل التطبيقي واستخدام ادوات التحليل الكمي، فتم اختيار العراق والاردن لدراسة مدى التأثير الذي يحدثه الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية.

ولأهمية الاستقرار السياسي من جهة واهمية التنمية الاقتصادية والمتمثلة بالعوامل الاقتصادية التالية (الناتج المحلي الاجمالي، البطالة، التضخم). وقد تم التمهيد للدراسة من خلال معرفة الإطار النظري للاستقرار والتنمية، ومن ثم التحليل النظري الوصفي ثم الانتقال الى التحليل الكمي للعلاقة بين الاستقرار السياسي والعوامل الاقتصادية في العراق.

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة في اجابتها على التساؤلات الاتية:

١. يشكل الاستقرار السياسي دافع ومؤثر على التنمية الاقتصادية (العوامل الاقتصادية المدروسة) في العراق.
٢. هناك اختلاف في تأثير العوامل الاقتصادية المدروسة على الاستقرار السياسي كماً ونوعاً.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في معرفة التأثير الايجابي للاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية وبالتالي على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع زيادة عدم الاستقرار السياسي في دول الشرق الاوسط.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان هناك علاقة طردية بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية وان هذه العلاقة يمكن قياسها كمياً.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة في معرفة أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية وتأثيرها على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في كل من العراق.

نطاق الدراسة:

مكانياً ستتحدد حدود الدراسة في كل من العراق، وزمنياً ستضم حدود الدراسة السنوات بين (2003-2015).

منهجية الدراسة:

وتتضمن أسلوب الدراسة وهيكلية الدراسة:

١. اسلوب الدراسة:

يعتمد هذا البحث على الأسلوب النظري – القياسي لغرض الكشف عن العلاقة السببية بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

٢. هيكل الدراسة:

المبحث الاول: الإطار النظري للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لتقدير دور الاستقرار السياسي في التنمية الاقتصادية للعراق.

المبحث الاول: الإطار النظري للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية

١. الاستقرار السياسي

تسعى جميع دول العالم للوصول للاستقرار السياسي لكونه يمثل البيئة التي تمكن الدول من الوصول الى الازدهار والتطور والتنمية ،فالدول النامية تعاني من عدم الاستقرار والذي يعد من اكثر واخطر الظواهر تأثيرا على الدول النامية، يعتبر مفهوم عدم الاستقرار السياسي من اكثر المفاهيم غموضاً وتعقيداً فهو قد ينحصر في مفهوم ضيق ليقتصر على التغير السريع في مفاصل النظام الحاكم، وقد يتسع مفهوم عدم الاستقرار السياسي ليكون اوسع ليشمل التحولات في الهيكل المؤسسي لها مثل تغير من النظام المدني الى النظام العسكري وكذلك تغير من نظام ملكي الى نظام جمهوري ، وقد يأخذ عدم الاستقرار اشكال اخرى اوسع من سابقاتها كالمظاهرات واعمال الشغب والاضطرابات والحركات الانفصالية والحروب الاهلية. لذلك ان كل الدول تعاني من عدم الاستقرار ولو بشكل نسبي فالدول المتقدمة أكثر استقراراً من الدول النامية وكذلك الدول النامية تعد مستقرة بالنسبة للدول المتخلفة. والاستقرار هدف مهم لكل دول العالم بمختلف انواع نظمها وبعض الباحثين يدرس الاستقرار السياسي من الناحية التي يريد دراستها (الجزار، 2013، 116).

لهذا اختلف الباحثون والدارسون للعلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اعطاء مفهوم موحد للاستقرار السياسي، حيث سنتناول في هذا المبحث مفهوم ومؤشرات ومحددات الاستقرار السياسي.

مفهوم وتعريف الاستقرار السياسي

الاستقرار في اللغة من: استقر، يستقر، استقراراً بمعنى الثبات والسكون والطمأنينة. اما الاستقرار السياسي من حيث تعريف الباحثين فانهم قد اختلفوا فيه فبعض الباحثين يرى ان ظاهرة المظاهرات والاضطرابات ضد النظام والسلطة القائمة نوع من عدم الاستقرار السياسي، اما البعض الاخر من الباحثين فانه يرى انها تعبير عن حيوية ذلك النظام، وقد عرف أخرون الاستقرار السياسي بأنه: عدم مقدرة النظام بإدارة الازمات والتعامل معها وعدم القدرة على ادارة الاضطرابات والصراعات داخل جسد المجتمع بالشكل الذي يمكنهم من المحافظة عليها في دائرة سيطرته والتحكم بها. (نوى ، 2015، 74) اما حسن موسى الصفار فعرف الاستقرار السياسي بأنه: هو الذي يمكن الدولة ان تكون على طريق الوحدة ويتيح لها فرص البناء والتنمية ويوفر لها امكانات مواجهة التحديات الخارجية والعكس من ذلك يكون انعدام الاستقرار السياسي ويبقى التطلع للوحدة والاستقرار مجرد امنية وشعار ويتضاءل او يتلاشى الاهتمام بالبناء والتقدم وتضعف الأمة امام التحديات. (الصفار،2005 ،15) كما تم تعريفه بأنه "هو عبارة عن وجود حكومة مستقرة تحكم كامل الفترة الانتخابية ولها أغلبية ولا تتغير الحكومة الا وفقا للدستور وكذلك تتسم بثبات القانون الداخلي والاستقرار الخارجي". (Paldam, 2000, 3) وعرفه كتاب أخرون: هو استجابة الحكومة للاحتياجات وضغوط الجماهير وغياب العنف السياسي وتمتع مؤسسات النظام بالقبول والشرعية العامة من جانب المواطنين وسيادة القانون والدستور والالتزام بالقواعد الدستورية ونشر قيم العدالة الاجتماعية والثقافية والسياسية المتجانسة والجماهير وقدرة وقوة النظام السياسي على فرض سيادة الدولة وحماية المجتمع. (غيث، 2015، 12) كما ان الاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ليس وليد القوة الامنية والعسكرية مع ضرورة ذلك في عملية الامن والاستقرار وانما هو مجموعة تدابير سيادية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمكن من جعل المجتمع كله قوى وعيون ساهرة على الامن. (محفوظ، 2006، 1) والاستقرار السياسي مهم لحياة البشر ربما بقدر اهمية الهواء والماء فمن دون هذا الاستقرار السياسي لا يمكن ان يدور دولاب الحياة في اي مجتمع لان انعدام الاستقرار السياسي يؤدي الى ان تكون حياة الناس والمجتمع كالجحيم ويؤدي الى تعطيل حياة العامة. (فاضل، 2007، 1) كما يمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه: النظام الذي يتمكن الجمهور من خلاله بالتعبير عن السياسات التي لا يتفق معها بعيدا عن العنف بشرط عدم تغيير النظام القانوني للحكومات لأنه يظهر الرضا الذي يسود المجتمع بسبب قيام السلطة والافراد بواجبهم اتجاه المجتمع في ان واحد. (العساف، 2010، 44) وعرف بأنه: لا يعني عدم التعبير او الجمود ولكن النظام المؤسسي قادرا على معالجة النزاعات والمشاكل بطرق سلمية مع الاحتفاظ بقوة رادعة للذين ينتهكون النظام العام والقانون وكذلك قدرة مؤسساته بالعمل في اقصى الظروف.(خالد، 2013، 9) وتم تعريف الاستقرار السياسي بأنه "هو استمرار او استمرارية نوع معين من النظام السياسي للدولة التي يحكمها لمدة خمس وعشرين سنة او اكثر.(Xu, 2010, 3)

٢. التنمية الاقتصادية

بدأ الاهتمام بمفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية ولكن بشكل ضيق مقارنةً بما يحصل اليوم ،كان الكتاب والدارسين في تلك الفترة لا يميزون بين النمو والتنمية وكأنهما مصطلحان مترادفان يمكن استخدام أياً منهما، ولكن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي تعبيرين منفصلين حيث النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في دخل الفرد الحقيقي وذلك من خلال تطور وتحسن وسائل الإنتاج في كافة القطاعات، بينما التنمية الاقتصادية تعني جميع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحدث نتيجة النمو الاقتصادي (هاجرن، 1988،24)، ومنذ عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين اصبح النمو الاقتصادي هو المحرك للتنمية الاقتصادية ولكن دراسة اوضاع البلدان النامية في تلك الفترة اثبتت عدم صواب هذا المفهوم للتنمية حيث ان بعض الدول النامية حققت نسب نمو عالية ومقاربة للمعدل الذي حدده عقد الأمم المتحدة للتنمية في تلك الفترة بنسبة 6% سنوياً ولكن بقت مستويات المعيشة منخفضة وبقي الفقر والجهل والمرض هو المسيطر وبقيت الهوا كبيرة بين الفقراء والأغنياء وفي عقد الثمانينات مرت التنمية بأزمة كبيرة بسبب قيام الدول المتقدمة باتخاذ سياسات انكماشية لمحاربة التضخم النتاج عن ارتفاع اسعار الطاقة في السبعينات، ادت هذه السياسة الى انخفاض نسبة النمو في بعض الدول النامية الى 3% سنوياً (مقابل 5% في السبعينات) وفي بعض الدول الى اكثر من هذه النسبة، اما في عقد التسعينات بدأ الاهتمام العالمي بالتنمية وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي (العيسوي،2001، 14).

مفهوم وتعريف التنمية الاقتصادية

تطور مفهوم وتعريف التنمية الاقتصادية كغيره من مفاهيم التنمية حيث ادى هذا التطور الى اختلاف بين الباحثين وكذلك بين المدارس الاقتصادية، فسنستعين بأهم التعاريف للكتاب والمفكرين التي وردت حول مفهوم التنمية الاقتصادية، حيث عرفت التنمية الاقتصادية: هي عملية زيادة تراكم (سريعة ومستمرة) للدخل الحقيقي خلال فترة زمنية معينة وتكون هذه الزيادة أكبر من زيادة السكان مع توفير الخدمات الاجتماعية والإنتاجية مع المحافظة على موارد الدولة من النضوب ومن الاستنزاف ومن التلوث (نوادور، 2006، 30).

اما التعريف الاخر للتنمية الاقتصادية (فرانسوابيرو): هي الترابط بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان التي تؤدي الى زيادة الناتج الحقيقي بشكل مستمر ودائم وفي اي نظام اقتصادي مطبق. (القريشي،2017، 48).

وكذلك تعرف التنمية كتغيير هيكلي حيث يرى بعض الباحثين ان النمو الاقتصادي يؤدي الى تغيير هياكل القطاعات الاقتصادية فتنتقل اليد العاملة من قطاع المواد الاولية (كالزراعة) الى قطاعات التصنيع والخدمات مما يؤدي الى زيادة الاستخدام في قطاعات الخدمات والتصنيع وانخفاض في قطاع الزراعة (طنيب، 1990، 23)، وكذلك فأن التنمية الاقتصادية تعني تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي وهذا التغيير يتعدى التغييرات الكمية في الدخل القومي وكذلك الناتج القومي وأيضا النسب بين الاستثمار والادخار وكذلك كمية الإنتاج الصناعي والزراعي وكذلك نسبة القوى العاملة من العدد الكلي من الأشخاص القادرين على العمل (الحبيب، 1985، 108).

اما الدكتور علي خليفة الكواري فنظر الى التنمية الاقتصادية بانها عملية توعية المجتمع من اجل ايجاد تحولات في الهيكل الاقتصادي قادرة على توليد الطاقات الإنتاجية والتي تؤدي الى

زيادة متوسط الدخل الحقيقي الفردي، وبالوقت نفسه تؤدي الى تغيرات في كل من الهيكل الاجتماعي والسياسي للمجتمعات عن طريق زيادة الترابط بين هذه القطاعات فضلاً عن توفير احتياجات الفرد الاساسية في المدى الطويل. (الكواري، 1981، 10)

وفق هذه التعاريف فأن التنمية الاقتصادية تحتوي على مجموعة من العناصر هي:(القريشي، 2017، 50)

١. **الشمولية**: التنمية تغيير شامل لجميع الجوانب الاقتصادية والمالية والثقافية والسياسية والاجتماعية وهذه الشمولية تشير الى التوازن بين كافة القطاعات.
٢. **الاستمرارية والديمومة**: يحصل ذلك عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي خلال فتره زمنية طويلة، هذا يعني ان التنمية طويلة الأجل.
٣. **العدالة في توزيع الدخل**: يحدث عن طريق توزيع مردودات النمو بين كافة شرائح المجتمع وان يحصل كافة افراد المجتمع على مردودات النمو، من خلال زيادة ما يحصل عليه الفرد من سلع الاستهلاكية.
٤. **تغيير الهيكل الإنتاجي**: يتضمن هذا التغيير في هيكل الإنتاج زيادة الطاقة الإنتاجية التي تؤدي الى زيادة التراكم وذلك عن طريق تنويع الإنتاج هذا يؤدي الى بمزيد من التوسع وخاصة في القطاعات الاكثر مرونة.
٥. يجب تقديم أفضل السلع والخدمات للأفراد وذلك بسبب ان زيادة الدخل النقدي لا يعني تحسن في المستوى الاجتماعي والاقتصاد بحيث تشير مختلف الدراسات ان الفقر يتركز في المجتمعات المتخلفة والتي ينتشر فيها الجهل وسوء التغذية المرض والسكن العشوائي.

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للعراق

١. الناتج المحلي الاجمالي:

زاد نمو الناتج المحلي الاجمالي بعد رفع العقوبات الدولية على العراق والانفتاح الاقتصادي على العالم حيث بلغ معدل الناتج المحلي الاجمالي عام 2004 (36.63) مليار دولار وبعد هذا العام اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع ووصل الناتج المحلي الاجمالي الى (49.95) مليار دولار عام (2005) واصل الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع حيث وصل عام (2008) الى (131.61) مليار دولار، اما في عام (2009) انخفض الناتج المحلي الاجمالي الى (111.66) مليار دولار بعدها عاود الناتج المحلي الاجمالي الارتفاع الى ان وصل في عام (2014) الى (234.65) مليار دولار، ثم في عام (2015) انخفض الناتج المحلي الاجمالي الى (179.64) مليار دولار، كما في الجدول (1).

الجدول (1) الناتج المحلي الاجمالي للعراق بالأسعار الجارية

(مليار دولار)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الاجمالي	36.63	49.95	65.14	88.84	131.61	111.66
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الاجمالي	138.52	185.75	218	216.04	234.65	179.64

المصدر: بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفة.

٢. البطالة:

تعد البطالة في العراق من ابرز المشاكل التي تعاني منها التنمية الاقتصادية والتي تودي الى مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، ترجع مشكلة البطالة في العراق الى قبل عام (2003) بسبب المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وبعد عام (2003) وقيام سلطات الاحتلال الامريكي بحل بعض المؤسسات والدوائر المهمة في العراق (الجيش العراقي، وزارة الاعلام، الدوائر المرتبطة بديوان الرئاسة) كل ذلك ادى الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل اضافة الى تعرض الاقتصاد العراقي للتدمير نتيجة الحرب حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل في 2003 (28.1%) بعدها بدأت بالانخفاض عام (2008) عادت البطالة الى الارتفاع بعدها انخفضت الى ان بلغت في عام 2015 (11.7%)، كما في الجدول (2).

الجدول (2) معدلات البطالة في العراق للسنوات (2003-2015)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	%28.1	%26.8	%17.9	%17.5	%11.6	%15.3	%14
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
معدل البطالة %	%12	%11	%11.9	%12.1	%12.7	%11.7	

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، قسم الحسابات القومية، لسنوات مختلفة.

٣. التضخم:

هو الارتفاع المتزايد في معدلات اسعار السلع الاستهلاكية، اي انخفاض او تدهور القوة الشرائية للنقود. وفي عام (2003) اخذ الدينار العراقي بتعافي مما ادى الى ارتفاع نسبة التضخم ففي عام (2003) بلغت نسبة التضخم (33.6%) ثم في عام (2004) انخفض الى (27%)، عاود التضخم بالارتفاع الى ان وصل في عام (2006) الى نسبة (53.2%) وبعدها اخذ التضخم بالانخفاض حيث وصلت نسبة التضخم (2.5%) في عام (2010) وبعدها عاود الارتفاع الى (5.6%) في عامي (2011-2012)، كما في الجدول رقم (3).

الجدول (3) نسبة التضخم في الاقتصاد العراقي

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	%33.6	%27	%37	%53.2	%30.8	2.7	%-2.8
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
النسبة	%2.5	5.6	%5.6	%2.4	1.4	1.7	

المصدر:

- اسماء خضير ياس (تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة 2000-2010) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة لسنة 2013.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2015.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لتقدير دور الاستقرار السياسي في التنمية الاقتصادية للعراق

١. توصيف المتغيرات المستخدمة

لا شك بأن التحليل القياسي لدور الاستقرار السياسي في التنمية الاقتصادية يتطلب اختيار النموذج المناسب الذي سنستخدمه في تقدير هذه العلاقة مع توصيف المتغيرات الاقتصادية المستخدمة. لذلك سوف نتناول في هذا المبحث توصيف المتغيرات الاقتصادية وكذلك التعريف بالنموذج القياسي المستخدم، ولهذا الغرض تم تحديد المتغيرات الدراسة بما يلي:

أ. المتغير المستقل:

مؤشر السلام العالمي: يتم اعداد هذا المؤشر من قبل "معهد الاقتصاد والسلام العالمي" يتكون هذا المؤشر من 23 مؤشرا فرعيا لقياس الاستقرار الساسي للدول ويقسم الى:

* 60%من المؤشر الكلي للسلام الداخلي.
* 40% من المؤشر الكلي للسلام الخارجي.

ويقوم المعهد بإعداد تقرير سنوي من خلال تجميع المؤشرات الفرعية لكل دول العالم ودرجة المؤشر التي حصلت عليها تلك الدول، وتحسب الدرجة النهائية للمؤشر من 5 درجات "كلما انخفضت درجة هذا المؤشر تعد الدول أكثر استقرارا وكلما زادت درجته دل ذلك على عدم الاستقرار الساسي في البلد".

ب. المتغيرات المعتمدة وتشمل:

أولا. الناتج المحلي الاجمالي:

يقصد بالناتج المحلي الاجمالي "هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد المحلي في البلد وفي كل قطاعاته الانتاجية والخدمية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة" (الشمري، 2009، 59).

كما تم تعريفه بأنه "اجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة". (سلمان وبكر، 2016، 7)

ثانيا. معدل البطالة:

يقصد بالبطالة حسب التعريف المتفق علية دوليا والذي تأخذ به منظمة العمل الدولية "أنها تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنة وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فتره زمنيه معينة". (نجا، 2005، 3)

يتم حساب معدل البطالة كنسبة مئوية من خلال معرفة حجم القوى العاملة والتي تشمل جميع الأفراد البالغين (15 سنة الى 65 سنة) مع استبعاد كبار السن والعاجزين والمتقاعدين والاطفال وربات العمل غير الراغبات بالعمل، يتم قسمة عدد العاطلين عن العمل على القوى العاملة في البلد خلال فترة زمنية معينة. (حسين وسعيد، 2004، 326)

ثالثا. معدل التضخم:

تعددت في الفكر الاقتصادي تعاريف التضخم حيث عرفه البعض "هو الارتفاع المتزايد في معدلات اسعار السلع الاستهلاكية، اي انخفاض او تدهور القوة الشرائية للنقود".

كما تم تعريفة بأنه "كل زيادة في التداول النقدي يترتب علية زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار".(عمار، 2005، 4)

٢. توصف متغيرات النموذج القياسي

أ. مفهوم وشروط سكون السلسلة الزمنية.

يقصد بسكون السلسلة الزمنية أن البيانات متذبذبة حول وسط حسابي ثابت وبشكل مستقل عن الزمن وكذلك التباين يكون ثابتاً عبر الزمن ويتحقق سكون السلسلة الزمنية عندما تكون الظاهرة خالية من الاتجاه العام.(ذاكر، 2017، 80) من خلال ذلك إذا تبين وجود اتجاه عام للظاهرة هبوطاً او صعوداً من المسار الزمني للسلسلة الزمنية فإن هذا يعني عدم السكون في السلسلة الزمنية مما ينعكس في تغير التباين و الوسط الحسابي من مدة زمنية الى أخرى، مما يؤدي إلى أن يضعف من قدرة استخدام هذه السلسلة في التنبؤ، لذلك فأن ثبات التباين والوسط الحسابي هما من خصائص توافر السكون في السلسلة الزمنية. ويمكن أن تكون السلسلة الزمنية ساكنة إذا ما تحققت الشروط الآتية: (الجنابي وحسين، 2016، 14)

أولا. ثبات متوسط القيم عبر الزمن:

$$E(Y_t) = \mu \qquad \text{.....(1-3)}$$

ثانيا. ثبات التباين عبر الزمن:

$$Var\,(Y_t) = E\,(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \qquad \text{..... (2-3)}$$

ثالثا. أن يعتمد التغاير بين أي قيمتين للمتغير نفسه في النقطتين الزمنيتين (t+k) و (t) على الفجوة الزمنية بين هاتين النقطتين أي على الفرق بينهما وليس على (t+k) و (t) (القيمة الفعلية للزمن) الذي يحسب عنده التغاير، ويعبر عن التغاير بين القيمتين Y(t) و Y(t+k) كما يأتي:

$$Cov\,(Yt) = E\,[(Yt - u)\,(Yt+k - \mu)\,] = \gamma k \qquad \text{..... (3-3)}$$

ب. اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)

هذه الاختبارات تعد من الأساليب الإحصائية الحديثة في الكشف عن سكون السلسلة الزمنية (ذاكر، 2017، 81). إذ تعمل اختبارات جذر الوحدة بالكشف عن مركبة الاتجاه العام وكما تساعد على تحديد واختيار الطريقة المناسبة لجعل السلسلة الزمنية ساكنة، إذ تتميز البيانات الاقتصادية في الغالب بوجود تغيرات تقوم بالتأثير على درجة سكون السلاسل الزمنية. (الطائي، 2009،506)، وأهم اختبارات جذر الوحدة هي:

أولا. اختبار ديكي - فوللر البسيط Dickey-Fuller test (DF)

يتميز هذا الاختبار بإجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفرق الاول كمتغير تابع وادخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل وكذلك يمكن استخدام تباطؤ الفرق الأول للمتغير وفترة واحدة.(المعموري وآخرون، 2011، 113)

ويعتمد على المعادلات الثلاث الآتية: (Gujarati, 2004: 815)

$$\triangle Yt = \delta Y_{t-1} + ut \qquad \text{..... (4-3)}$$

$$\triangle Yt = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + ut \qquad \text{..... (5-3)}$$

$$\triangle Yt = \beta_1 + \beta_2\, t + \delta Y_{t-1} + ut \qquad \text{..... (6-3)}$$

إذ أن:

Yt: السلسلة الزمنية للمتغير الاقتصادي المراد اختبار سكونه.

ut: الخطأ العشوائي (Random Variable) أو حد الاضطراب، يفترض أنه يتوزع توزيعاً طبيعياً مستقلاً بتباين ثابت ووسط حسابي مساوي للصفر.

$\triangle$: الفرق الاول للسلسلة ($\triangle Yt = Yt - Y_1$)، δ: تمثل معلمة المتغير المتباطئ

β_1: تمثل معلمة المقطع الصادي (الحد الثابت)، β_2: معلمة الاتجاه الزمني، t: الاتجاه الزمني.

ثانيا. اختبار ديكي - فوللر الموسع Augmented Dikey-Fuller Test (ADF)

يعد هذا الاختبار من الصيغ المحدثة من اختبار ديكي - فوللر البسيط (1979) ففي عام (1981)، إذ طور كل من ديكي وفوللر ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة وسميت باختبار ديكي فوللر الموسع (الصفاوي ويحيى، 2008، 18) ويأخذ هذا الاختبار الصيغ الآتية: (نقار والعواد،2011، 130)

بدون حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta Xt = a1Yt\text{-}1 + \Box Bj\Delta Yt\text{-}j + et \quad \ldots. (7\text{-}3)$$

مع حد ثابت وبدون اتجاه زمن

$$\Delta Xt = a0 + a1Yt\text{-}1 + \Box Bj\Delta Yt\text{-}j + et \quad \ldots. (8\text{-}3)$$

مع حد ثابت واتجاه زمني

$$\Delta Xt = a0 + a2t + a1Yt\text{-}1 + \Box Bj\Delta Yt\text{-}j + et \quad \ldots. (9\text{-}3)$$

إذ أن:

Δ: الفروق الاولى للسلسة، Y: السلسلة المراد اختبارها، et: حد الخطأ العشوائي.

ثالثا. اختبار فيليبس - بيرون Philips-Perron Test (p-p)

تميز اختبار فيليبس - بيرون عام (1988) عن اختبار ديكي - فوللر من خلال عدم احتوائه على قيم متباطئة للفروق، وكما يمتلك قدرة أدق في الاختبارات الإحصائية من اختبار ديكي - فوللر الموسع خاصةً عندما يكون حجم العينة المدروسة صغيراً، يعمل اختبار فيليبس - بيرون على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة لامعلمية (Non-Parametric) لتباين النموذج على عكس اختبار ديكي - فوللر الموسع الذي استخدم طريقة معلمية (معيارية).(Verbeek, 2004: 273)

ويتطلب اختبار فيليبس - بيرون تقدير المعادلة الآتية: (بتال وآخرون، 2013، 19)

$$\triangle Yt = a0 + a1\ yt\text{-}1 + a2\ t + et \quad \ldots. (10\text{-}3)$$

ج. نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة

Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)

تتطلب اختبارات التكامل المشترك التقليدية أن تكون المتغيرات قيد الدراسة من نفس الرتبة وهذا يعد قيداً على استخدام هذه الاختبارات في تحليل العلاقة بين المتغيرات، كما أن نتائج هذه الاختبار تكون غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيراً، ونتيجة لهذه المشاكل أصبح اختبار الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) يستخدم بكثرة في السنوات الاخيرة، إذ يقدم كل من (Pesaran & Pesaran, 1990)، (Pesaran & Smith, 1998)،

(Pesaran & Shin h, 1999)، (Pesaraet et al., 2001)، (Pesaran et al., 2007) اسلوباً جديداً يعرف بأسلوب اختبار الحدود الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها ويستخدم لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL).(بلق، 2013، 308-307)

يتم تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) من خلال الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تتمثل في تحديد فترة الابطاء المثلى للفروق الاولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وذلك باستعمال ثلاثة اختبارات هي: (الشورجي، ٢٠٠٩، ١٥٧)

١. اختبار اكاكي: Akaike information criterion (AIC)
٢. اختبار هانان- كوين: Hannan-Quinn criterion (HQ)
٣. اختبار شوارز: Schwarz criterion (SC)

ويتم اختيار فترة الابطاء المثلى على أساس أقل قيمة للاختبارات أعلاه.

الخطوة الثانية: تتمثل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بواسطة طريقة (OLS).

الخطوة الثالثة: تتمثل في اختبار المعنوية الاجمالية لمعاملات المتغيرات المبطئة بواسطة اختبار (F) وتحسب قيمة (F) بالصيغة الآتية: (ذاكر، 2017، 84)

$$F = \frac{(SSeR - SSeu)/M}{SSeu\ /(N - K)}$$

إذ أن:

SSeR: مجموعة البواقي للنموذج المقيد.

SSeU: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (النموذج الأصلي).

M: عدد معلمات النموذج المقيد، K: عدد معلمات الأنموذج غير المقيد، N: عدد المشاهدات.

الخطوة الرابعة: يتم مقارنة قيم (F) المحسوبة (F) بقيمة الجدولية (الحرجة) والمحسوبة من قبل بيساران وآخرون، وهناك قيمتان جدوليتان لإحصاء (F) لأنه يمتلك توزيع غير معياري، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في قيمتها الاصلية وقيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الاولى لقيمتها، ويكون الاستنتاج وفق الحالات الآتية:(شومان وحسن، 2013، 191)

- إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية فسوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات).
- إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية فيتم قبول فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم الحدين الادنى والأعلى لقيم (F) الجدولية فأن النتيجة عدم إمكانية تحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

٣. التحليل القياسي لأثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق

أ. طبيعة بيانات الدراسة

تم تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربع سنوية لغرض تطبيق طرق الاقتصاد القياسي التي ستعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية فيما إذا كانت السلسلة الزمنية طويلة. إذ تم تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربع سنوية طبقاً لطريقة (DIS) على النحو الآتي: (اللهيبي،2017،87)

$X1 = Zt-1 + 7.5 / 12 (Zt - Zt-1)$

$X2 = Zt-1 + 10.5 / 12 (Zt - Zt-1)$

$X3 = Zt + 1.5 / 12 (Zt+1 - Zt)$

$X4 = Zt + 4.5 / 12 (Zt+1 - Zt)$

إذ أن:

Zt : ترمز إلى قيمة المتغير في السنة t

Zt-1: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة t

Zt+1: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة t

Xi: القيمة الخام للربع i قبل التعديل، i = 1،2،3،4

ب. نتائج اختبارات جذر الوحدة

الجدول (4) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى الاصلي للبيانات

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	حد ثابت + اتجاه عام	بدون	حالة السكون
P	ADF	-1.086	-0.629	0.2160	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.706	0.968	0.741	
CO	ADF	-1.731	-1.003	0.405	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.403	0.925	0.792	
GDP	ADF	-1.014	-3.707	0.243	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.732	0.039	0.748	
UN	ADF	-5.531	-3.699	-2.258	ساكنة
	الاحتمالية	0.000	0.040	0.025	
I	ADF	-7.897	-8.805	-0.715	ساكنة
	الاحتمالية	0.000	0.000	0.394	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews 9.

من الجدول اعلاه يظهر ان المؤشرات الاقتصادية (البطالة، التضخم) ساكنة عند المستوى الاصلي للبيانات حسب اختبارات جذر الوحدة، بينما المؤشر العام والمؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي) غير ساكنة عند المستوى الاصلي للبيانات، ولكنها تصبح ساكنة بعد اخذ الفرق الاول لها وكما في الجدول (5).

ويفضل استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة ARDL.

الجدول (5) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاول للبيانات

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	حد ثابت + اتجاه عام	بدون	حالة السكون
P	ADF	-4.147	-4.203	-4.222	ساكنة
	الاحتمالية	0.003	0.014	0.000	
GDP	ADF	-7.609	-3.949	-7.722	ساكنة
	الاحتمالية	0.000	0.025	0.000	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews 9.

ج. نتائج اختبارات التكامل المشترك وفق نموذج (ARDL) للعراق

أولا. اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات:

الجدول (6) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

علاقة مؤشر السلام والناتج المحلي الاجمالي		
Test Statistic	Value	K
F – Statistic	0.540919	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.040	4.780
5%	4.940	5.730
2.5%	5.770	6.680
1%	6.840	7.840
علاقة مؤشر السلام والبطالة		
Test Statistic	Value	K
F – Statistic	21.38401	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.040	4.780
5%	4.940	5.730
2.5%	5.770	6.680
1%	6.840	7.840
علاقة مؤشر السلام والتضخم		
Test Statistic	Value	K
F-Statistic	48.3688	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.040	4.780
5%	4.940	5.730
2.5%	5.770	6.680
1%	6.840	7.840

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews 9.

من الجدول أعلاه يتبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) للمتغيرات (البطالة، التضخم) أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (١%) وهي تساوي (7.840)، مما يعني

قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم. أما المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي)، فأن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) أقل من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأدنى عند مستوى (١٠%) وهي تساوي (4.040)، مما يعني رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم.

ثانيا. نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

الجدول (7) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

علاقة مؤشر السلام والناتج المحلي الاجمالي				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.30661	0.214446	-1.42979	0.1668
D(P)	-457.369	819.6984	-0.55797	0.5825
CointEq(-1)	-0.201	0.177604	-1.13175	0.2699
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P	-2275.42	3258.877	-0.69822	0.4924
C	9772.331	10916.72	0.895171	0.3804
علاقة مؤشر السلام والبطالة				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UN(-1))	0.551707	0.079644	6.927137	0.0000
D(P)	0.214904	0.537101	0.400118	0.6931
CointEq(-1)	-0.09518	0.019066	-4.99219	0.0001
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P	-7.15573	4.069712	-1.75829	0.0933
C	35.81743	13.52949	2.647361	0.0151
علاقة مؤشر السلام والتضخم				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(I(-1))	0.944175	0.08805	10.72321	0.0000
D(I(-2))	-0.43906	0.099912	-4.39444	0.0005
D(I(-3))	0.354873	0.052184	6.800457	0.0000
D(P)	-2.51648	1.052255	-2.39151	0.0294
D(P(-1))	-2.1547	0.87051	-2.47522	0.0249
CointEq(-1)	-0.21746	0.027884	-7.79873	0.0000
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P	-2.46174	3.333834	-0.73841	0.471
C	11.48698	11.11703	1.033278	0.3168

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews 9.

١. تظهر نتائج العلاقة بين مؤشر السلام العالمي والمتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي)، أن معلمة تصحيح الخطأ غير معنوية احصائياً، فضلاً عن عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات؛ لأن معلمات الاجل القصير والطويل غير معنوية كذلك.

٢. تبين نتائج العلاقة بين مؤشر السلام العالمي والمتغيرات (التضخم)، أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية احصائياً وهو ما يجب أن تكون عليه حتى تقدم دليلاً على معالجة الاختلال في التوازن،

فضلاً عن وجود علاقة تكامل مشترك قصيرة الأجل؛ لأن معلمات الاجل القصير معنوية احصائياً عند مستوى أقل من ٥%. بينما توضح النتائج عدم وجود علاقة طويلة الاجل؛ لان معلمات الاجل الطويل غير معنوية.

إن عدم وجود علاقة بين مؤشر السلام العالمي الخاص بالعراق والمتغيرات المذكورة أعلاه يمكن أن يعود الى عدة اسباب أهمها: أن قيمة مؤشر السلام العالمي خلال مدة الدراسة هي شبه ثابتة، فضلاً عن بعض هذه المتغيرات مرتبطة بعوامل أخرى بشكل مباشر أكثر تأثيراً من مؤشر السلام، فمثلاً الناتج المحلي الاجمالي مرتبط بإيرادات النفط الخام، وعلى الرغم من تعرض بعض خطوط النقل وبعض الحقول النفط الى اعمال تخريب الا انها لم تؤثر بشكل ملحوظ على الكميات المصدرة من النفط الخام، فضلاً عن ان دخول حقول نفطية جديدة على الخدمة عوض ذلك النقص بل أن الصادرات النفطية تشهد زيادة مستمرة.

٣. تؤكد نتائج العلاقة بين مؤشر السلام العالمي والبطالة، أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية احصائياً وهو ما يجب أن تكون عليه حتى تقدم دليلاً على معالجة الاختلال في التوازن، فضلاً عن عدم وجود علاقة تكامل مشترك قصيرة الأجل؛ لأن معلمات الاجل القصير معنوية احصائياً عند مستوى أقل من ٥%، فضلاً عن وجود علاقة طويلة الاجل عكسية ومعنوية؛ لان معلمات الاجل الطويل معنوية احصائياً عند مستوى ١٠%، إذ كلما تحسنت مؤشرات السلام العالمي كلما انخفضت معدلات البطالة في العراق وبالعكس.

الاستنتاجات

اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الرسالة هي:

١. أن الاستقرار السياسي في مضمونه وجوهرة ليس وليد القوة الامنية والعسكرية، بينما هو وليد عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تجعل من كل فئات المجتمع عين ساهرة ومصدر اساسي للاستقرار، الاستقرار الحقيقي يتطلب بناء اسس الثقة المتبادلة بين فئات وطبقات المجتمع كافة والسلطة الحاكمة.

٢. أظهرت اختبارات السكون للسلاسل الزمنية للاستقرار السياسي والعوامل الاقتصادية في العراق بأنها غير مستقرة عند مستواها الاصلي حسب اختبار(pp) واختبار (ADF)، لكنها اصبحت مستقرة عند اخذ الفروق الاولى لها.

٣. أظهرت نتائج القياسي وجود علاقة معنوية بين مؤشر السلام العالمي والبطالة في العراق في الاجل الطويل، اما العوامل الاخرى للعراق (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم) لا توجد علاقة معنوية لها في الاجل الطويل.

التوصيات

اهم التوصيات التي توصلت اليها الرسالة هي:

١. نظراً لأهمية التنمية الاقتصادية في تقدم وازدهار الدول نقترح على مسؤولي الدول المضطربة السعي الى تحقيق الاستقرار السياسي لما له من دور في التقدم والازدهار الاقتصادي.

٢. نقترح على الباحثين الاقتصاديين التركيز على مؤشرات اقتصادية اخرى غير التي تم دراستها لمعرفة أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية.

٣. نقترح على الباحثين الاقتصاديين التركيز على دراسة أثر الاستقرار السياسي بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الغير معنوية في العراق من خلال اعتماد مدة زمنية اطول من المدة التي تناولتها دراستنا من اجل الحصول على علاقة معنوية.

المصادر والمراجع

اولاً. المصادر العربية:

١. البنك الدولي (http://databank.albankaldwli.org/indicator.).
٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي (2013)
٣. الجزار، حجازي عبدالحميد، (2013)، "العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت"، بحوث اقتصادية منشورة.
٤. الجنابي، نبيل مهدي وحسين، كريم سالم، (2011)، "العلاقة بين النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشرك وسببية (Granger)"، مجلة القادسية للعلوم.
٥. الحبيب، فايز إبراهيم، (1985)، "التنمية الاقتصادية بيت النظرية ودافع الدول النامية"، مطبعة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
٦. الشمري، خالد توفيق والبياتي، طاهر فاضل، (2009)، "مدخل لعلم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي"، ط١، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
٧. الشورجي، مهدي، (2009)، "أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6.
٨. الصفار، حسن موسى، (2005)، "الاستقرار الساسي والاجتماعي ضرورته وضماناته"، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
٩. الصفاوي، صفاء يونس ويحيى، مزاحم حمد، (2008)، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط (اليورو والذهب) باستخدام الانحدار الثاني (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 14.
١٠. الطائي، فاضل عباس، (2009)، "التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق"، المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، كلية الحاسوب والرياضيات، جامعة الموصل.
١١. العساف، فايز عبدالله، (2013)، "الاقليات وأثرها في استقرار الدولة العراق نموذجاً"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الاوسط.
١٢. العيسوي، إبراهيم، (2001)، "التنمية في عالم متغير"، ط٢، دار الشروق للنشر.
١٣. القريشي، علي حاتم، (2017)، "اقتصاديات التنمية"، ط١، مطبعة حوض الفرات، النجف الاشرف، العراق.
١٤. الكواري، علي خليفة، (1981)، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، مطبعة عالم المعرفة.
١٥. اللهيبي، ذاكر هادي عبدالله، (2017)، "أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق للمدة (2006-2016)"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
١٦. المعموري، محمد علي موسى وآخرون، (2011)، "تحليل العلاقة بين تقلبات سوق الاسهم والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد 63 المجلد 17.

١٧. بلق، بشير عبدالله، (2013)، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي (1970-2005)، المجلة الجامعة، العدد 15.
١٨. حسين، مجيد علي وسعيد، عفاف عبدالجبار، (2004)، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
١٩. خالد، مزابية، (2013)، "الطائفة السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي" بحوث منشورة.
٢٠. سليمان، رائد نايف حاج، (2009)، الاستقرار السياسي ومحدداته، الحوار المتمدن العدد (2592).
٢١. شومان، عبد اللطيف حسن وحسن، علي عبد الزهرة، (2013)، "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابقاء ARDL" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد 2.
٢٢. طنيب، محمد شفيق، (1990)، "ابعاد التنمية في الوطن العربي"، ط٢، دار المستقبل للنشر والتوزيع، بيروت لبنان.
٢٣. غيث، مي عبدالرحمن، (2010) "الاستقرار السياسي"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.
٢٤. فاضل، صدقة بن يحيى، (2007)، "الاستقرار السياسي في الدول النامية"، اراء حول الخليج، العدد (125).
٢٥. محفوظ، محمد، (2006)، "معنى الاستقرار السياسي"، جريدة الرياض، العدد (13819).
٢٦. نجا، علي عبدالوهاب، (2005)، "البطالة وأثر برنامج الاحلال الاقتصادي (دراسة تحليلية تطبيقية"، الدار الجامعية، الاسكندرية.
٢٧. نقار، عثمان والعواد، منذر، (2011)، "منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ (دراسة تطبيقية على اعداد تلاميذ الصف الاول من التعليم الاساسي في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 3.
٢٨. نوادور، ميشل، (2006)، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة محمود حسن حسني، دار الرياض للنشر والتوزيع، السعودية.
٢٩. نوى، حسان بن، (2015)، "تأثير الاقليات في استقرار النظم السياسية" ،ط١ ،مطبعة مكتبة الوفاء.
٣٠. هاجرون، امبريت، (1988)، "اقتصاديات التنمية"، ترجمة جورج خوري، مركز الليث الاردني، عمان، الاردن.
٣١. وزارة التخطيط العراقية، قسم الحسابات القومية، لفترة الدراسة.
٣٢. ياس، اسماء خضير، (2013)، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000-2010)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Paldam, martin, (2000), does Economic Growth Lead to political Stabylyty, Volatility, Uncertaynty, Insabylity and Growth.
2. Xu,Tianqi, (2010), The Determinants of Political Instability A cross sectional study of 101 countries , Empirical Research ECON 421.
3. Gujarti,N.Damadar, (2004), Rasic Econometries, 4th Edition, The McGraw-Hill compauyes.
4. Verbeek, Marno, (2004), A Guide to Modern Econometries, 2nd Edition john wiley sonslne England.